

بسم الله الرحمن الرحيم



1426 هـ - 2005 م

## أي تنمية لفلسطين "الواقع والآفاق"

ورقة عمل

مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول

الاستثمار والتمويل في فلسطين  
بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م

مقدمة من:

أ. غازي الصوراني

وزارة الاقتصاد الوطني - غزة

مايو 2005 م

## تمهيد:

زادت في الآونة الأخيرة الأصوات المطالبة بالإصلاح الاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني بين الاقتصاديين ورجال الأعمال من ناحية، وبين الأحزاب والقوى السياسية في السلطة والمعارضة من ناحية ثانية خصوصاً بعدما دخلت القضية الفلسطينية مرحلة بالغة التعقيد والخطورة بسبب المحاولات الجارية لفرض " خطة شارون " الهادفة إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية والهبوط بمشروع الحكم الذاتي الموسع كما ورد في " اتفاق أوسلو " إلى حكم إداري ذاتي ضيق على مساحة قطاع غزة وجزء من الضفة الفلسطينية استناداً إلى الدعم الأمريكي الصريح والمباشر الذي عبر عن نفسه بعد أحداث 11 سبتمبر واحتلال العراق لتجسيد الهيمنة الأمريكية- الصهيونية على مقدرات شعوب المنطقة العربية عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً.

ومع تصاعد الهجمات العدوانية التوسعية الإسرائيلية، وآثارها الضارة المباشرة وغير المباشرة، على كل مناحي الحياة في مجتمعنا الفلسطيني، فقد تعرض اقتصادنا- وما زال - لمزيد من الأزمات والتراجع الذي أصاب كافة قطاعاته، بسبب هذه الممارسات العدوانية وما رافقها من حصار وإغلاقات وحواجز، إلى جانب إقامة " الجدار الأمني " الفاصل، وانعدام السيطرة الفلسطينية على المعابر الخارجية والداخلية بما يزيد في إخفاق قدرة الاقتصاد الفلسطيني في التحكم بموارده وأنشطته الاقتصادية، خاصة في ظل تراكم مظاهر الخلل والتسيب، وغياب مأسسة الوزارات المعنية في السلطة، بصورة متكاملة، مما أدى إلى إضعاف قدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية، الكلية والجزئية، إلى جانب بقاء القيود والتعقيدات الناجمة عن تطبيق "بروتوكول باريس". وآثاره ونتائجه الضارة والمعوقة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني.

وبالتالي فإن الحديث عن الإصلاح في بلادنا لا ينحصر في عدد من الإجراءات الإدارية والاقتصادية المسيرة للنشاط الاقتصادي فحسب، لأن الواقع الراهن يتطلب القيام بتنفيذ حزمة من التغييرات الأساسية في النظام السياسي والأطر المؤسسية والأجهزة المسيطرة على هذا الواقع، خاصة الأجهزة الأمنية، مع التحديد الواضح والملزم لدورها أو صلاحياتها، على أن تقود هذه المتغيرات إلى تحقيق مبدأ الشفافية والكفاءة والديمقراطية كقاعدة أولية لهذا النظام، بما يؤهله كنظام سياسي وطني ديمقراطي فلسطيني من صياغة رؤية سياسية اقتصادية، بعيداً عن الوصفات والشروط الخارجية الضارة باقتصادنا ومستقبلنا السياسي، كون هذه الشروط مرتبطة بمشروع " إصلاح ودمقرطة الشرق الأوسط الكبير " الذي نعتبره مشروعاً يخدم المصالح الأمريكية/ الإسرائيلية بالدرجة الأولى، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية/ السياسية العربية عموماً والمصالح السياسية والاقتصادية الفلسطينية خصوصاً، ذلك أن هذا المشروع " الإصلاح الديمقراطي

الأمريكي " يهدف بصورة واضحة إلى المزيد من إضعاف دور الدولة أو السلطة في بلادنا، وتحويلها إلى " أداة تنفيذية " لمصلحة رأس المال الاحتكاري - الأمريكي/ الإسرائيلي الذي يتولى العدو الإسرائيلي إدارته في منطقتنا تحت ذريعة اقتصاد السوق وسيادة الحرية الاقتصادية لتكريس عملية السيطرة والنهب الأمريكي- الإسرائيلي لمقدرات شعوبنا، الأمر الذي يفرض بالضرورة أن تكون عملية الإصلاح المطلوبة لمجتمعنا الفلسطيني، عملية شمولية تطل البنية السياسية- الاقتصادية الاجتماعية في تشابكها الراهن والمستقبلي بحركة تطور المجتمعات العربية من حولنا.

وبالتالي فإن فكرة الإصلاح السياسي- الاجتماعي - الاقتصادي الشامل هو الهدف المركزي الذي يجب أن تتصافر كافة جهود القوى والفعاليات الوطنية من أجل العمل على بلورته كإطار ناظم لمجتمعنا الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة، بما يؤكد على الالتزام بثوابتنا الوطنية وتحقيق أهداف شعبنا في الاستقلال والدولة كاملة السيادة على أرضنا المحتلة.

وفي هذا السياق يأتي الحديث عن الإصلاح الاقتصادي كواحد من أهم العوامل أو الركائز المطلوبة لعملية الإصلاح الشامل والتنمية المنشودة.

لكن الحديث عن الإصلاح وبالتالي التخطيط والتنمية في بلادنا قد يبدو مفارقة أو ثنائية متناقضة في ضوء واقعنا الراهن الذي تكاد أن تكون فيه كافة السبل مغلقة في معظمها أمام التخطيط والتنمية - باعتبارهما أحد أهم ركائز الإصلاح الاقتصادي- وذلك بتأثير عاملين أساسيين ينفصل أحدهما عن الآخر:-

### الأول: العدو الإسرائيلي الثاني: أوضاعنا الداخلية

**العامل الأول:** فبسبب الاحتلال الإسرائيلي وطبيعته العنصرية واستراتيجيته النقيضة لمبادئ الشرعية الدولية والسلام العادل، يتعرض شعبنا لأشكال من المعاناة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار والعدوان والاضطهاد، تتجلى في العديد من الممارسات والمظاهر: غياب السيادة السياسية والاقتصادية/الضغوط الإسرائيلية على العمالة والاستيراد والتصدير وحرية الحركة والتنقل والتصاريح والإذلال والتحكم في المعابر/ وتجزئة الأرض إلى وحدات سكانية وجغرافية مغلقة، محاصرة بالمستوطنات، والجدار العازل، إلى جانب الحصار الاقتصادي المستند إلى الوحدة الجمركية والتبعية الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي كما حددها بروتوكول باريس، بحيث أصبح اقتصادنا رهينة للاقتصاد الإسرائيلي وآلياته وشروطه.

**العامل الثاني:** أوضاعنا الداخلية المتردية التي أصبح تشخيصها واضحاً لكل الناس، غياب هياكل القانون والنظام/غياب تطبيق النظام الدستوري/ التداخل بين السلطات/ الفوضى ومظاهر الفساد والإنفاق الباذخ في الوزارات والأجهزة والمؤسسات/ والإثراء غير المشروع/ غياب تطبيق مبدأ تكافؤ

الفرص / الفساد الاقتصادي/ الفساد الإداري/ تنامي قطاع الخدمات/ تراجع قطاعي الزراعة والصناعة / تراجع نسبة النمو وغياب السياسة الاقتصادية الواضحة المحددة المعالم، وهي أوضاع أسهمت في تراكم وتعميق عوامل الخلل ورموز وأدوات الفساد في مجتمعنا بحيث لم يكن غريباً الوصول إلى حالة من الفوضى والتسيب كما جرى ويجري في مدن وقرى ومخيمات الضفة وقطاع غزة في ظل حالة الفلتان الأمني التي باتت اليوم عنواناً رئيساً فرض نفسه على المجتمع الفلسطيني الذي بات يعيش أوضاع تختلط فيه عوامل القلق والاستياء والاحباط والأمل بصورة لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

ولكن رغم شدة المعوقات الكامنة في هذين العاملين، فإننا نؤكد بكل وعي وموضوعية، أن بإمكاننا ليس فقط الحديث عن الإصلاح والتنمية والتخطيط، وإنما يمكن الحديث عن آفاق تطبيقية لهذه المفاهيم تتناسب مع واقعنا، انطلاقاً من أن أحد أهم سبل مواجهتنا للضغوط العدوانية الإسرائيلية، يكمن في ترتيب البيت الفلسطيني، ووقف كافة مظاهر الخلل والفساد فيه، إذ أن إعادة النظر في كل هذه المظاهر السالبة، والمحاسبة القانونية لكل متسبب فيها أو مستفيد منها، ليس لها سوى مخرج وحيد يتمثل في الديمقراطية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، لكي يصبح كل مواطن في بلادنا مالكاً لحريته من جهة، واثقاً من أنه مواطن كامل الحقوق في مقابل أداء الواجب... ولكي نوفر القناعة والوعي لدى هذا المواطن أن بإمكانه الوصول إلى أي موقع من مواقع المسؤولية عبر الانتخابات، في مقابل ادراك الرئيس أو المسؤول أنه سيعود فور انتهاء مدة ولايته مواطناً يمارس حياته كما يعيشها الجميع من جهة ثانية.

إننا ندرك صعوبة أوضاعنا الراهنة للوصول إلى هذا الهدف... الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية..، وبالتالي فإن حديثنا عن الإصلاح والتنمية مرهون بالخطوة الأولى التي تستهدف إصلاح وترتيب البيت الداخلي... ومواجهة الاحتلال وممارساته، كمهمتين لا انفصام بينهما، وهو أمر قابل للتحقق إذا كان خيارنا الوطني واضحاً بالنسبة لعملية الإصلاح المنشود، إذ ان للتصحيح أو الإصلاح كما يقول د.رمزي زكي "مدخلان رئيسيان: تصحيح في اطار الاستمرار في التبعية، وتصحيح كمقدمة للخلاص من التبعية، وثمة فرق كبير بين طبيعة التصحيح في هذين الاطارين، وما يتطلبه من سياسات، وما يتمخض عنه من نتائج". ومع ادراكنا لصعوبة ووعورة طريق التصحيح نحو الخلاص من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، والآثار الضارة الناجمة عن سياسات الخصخصة\*

---

\* حول تعريف الخصخصة: الخصخصة تشير إلى أكثر من معنى أو دلالة فهي تعني سيطرة القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية و على عملية الانتاج و الاعتماد على آليات السوق، و التخلص من تدخل الدولة في الاقتصاد،

وآليات السوق الحر على المستوى المحلي والعربي والدولي في هذه المرحلة، الا اننا ندرك بالمقابل ان هذه السياسات بعد اكثر من ثلاثة عقود من الممارسات الليبرالية المطبقة على الاقتصادات العربية، فشلت في رفع وتائر النمو الاقتصادي، بل انها انخفضت في كثير من الحالات، كما انخفضت معدلات نمو الانتاجية، وارتفعت معدلات البطالة والفقر، وتزايدت اشكال المعاناة والتدهور التي أصابت الفئات والشرائح الفقيرة والوسطى في مقابل اتساع الفروق في توزيع الثروة والدخل بصورة مشوهة وغير مسبوقة، بحيث اصبحت الأوضاع عندنا وفي البلدان العربية عموماً، بالغة التردّي والتعاسة، ولا تحتاج لمزيد من الشرح في ظل استشراف تراكم عوامل ومظاهر الخلل والفساد الاقتصادي والاجتماعي، بحيث باتت مجتمعاتنا ضحية هذه الليبرالية الاقتصادية وسياساتها وأدواتها، بما يؤشر بوضوح الى ان ما رسمه وخطط له وقام بتنفيذه نظام العولمة الرأسمالي الأمريكي -عبر ادواته في بلادنا- قد جعل ثمن خروج الرأسمالية المعولمة من ازمتهما الحالية، تدفعه الآن شعوب العالم الثالث وشعوبنا العربية عموماً وشعبنا الفلسطيني بشكل خاص، ذلك هو منطق الليبرالية الجديدة الذي يتجسد في الخصخصة والانفتاح وما يرتبط بهما بالضرورة من توليد ادوات ومظاهر الخلل والفساد، يشهد على ذلك ما يجري في بلادنا اليوم، الامر الذي يفرض علينا جميعاً، وعلى التيار الديمقراطي الفلسطيني والعربي بشكل خاص، ان يحدد رؤيته ودرجه التتموي الوطني في مواجهة منطق الليبرالية والسوق الحر المنفلت وأثاره الضارة على حاضرنا ومستقبلنا.

إن هذه الرؤية تكتسب أهمية محورية خاصة، على أساس أن التبعية والتخلف في بلادنا العربية، وبلدان الأطراف عموماً، ليست، ولن تكون، حالة أبدية تتسم بها هذه البلاد دون غيرها، ومن هنا لا بد من إثارة السؤال الأساسي: لماذا تخلفنا؟ ولماذا تقدم غيرنا؟ لعل في الإجابة على هذا السؤال ما يدفع نحو وضوح الرؤية والتحليل من ناحية، والبحث عن الرؤى أو الأيديولوجيات والآليات النقيضة التي لا تتوقف عند إزاحة التخلف فحسب، بل تدفع - عبر رؤية عربية - صوب كسر علاقة التبعية التي باتت اليوم أحد أهم منابع التخلف والركود في بلادنا، وهي علاقة تحولت الى حالة من الاحتواء الاقتصادي والسياسي على الصعيد العربي الرسمي تتجاوز وتتوافق مع جوهر الوجود الصهيوني في فلسطين الذي يتجسد دوره اليوم في خدمة المشروع الإمبريالي باعتباره جزءاً عضوياً

---

و قيل أيضاً أنها تعني السماح للقطاع الخاص بتنفيذ الخدمات العامة (كالصحة، التعليم، المرافق العامة..). ثم قيل أيضاً، أن الخصخصة تعني هيمنة الملكية الخاصة وفق قواعد تحرير التجارة، و إلغاء الملكية العامة، و التحول نحو التصدير و إلغاء دور الدولة في الاقتصاد (حسب المدرسة الليبرالية الجديدة / ميلتون فريدمان و فون هايك). على أن المعنى الأخير هو المراد تطبيقه في حالة البلاد النامية المدينة و هو معنى يشير إلى دلالة جوهرية، فحواها أن القصد من الخصخصة هو القضاء على الملكية العامة و إعادة توزيع الثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال.

في مكونات النظام الإمبريالي الرأسمالي وليس مشروعاً دينياً توراتياً باي حال من الأحوال، إلا بما يخدم أغراض النظام الرأسمالي المعولم الراهن في إعاقة تطور بلدان الوطن العربي، وتجديد تخلفها وتعريضها لمزيد من الخضوع والتفكك كما يجري اليوم في العراق والسودان وغيرها من بلدان المغرب والمشرق العربي جنباً إلى جنب مع تراجع مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة ووصولها إلى ما يشبه الأفق المسدود في ظل التوحد العضوي للمصالح الإمبريالية/ الصهيونية، بحيث تحولت إسرائيل في ظل العولمة الأمريكية الراهنة إلى القوة العسكرية المهيمنة الوحيدة في منطقتنا، إلى جانب قوتها الاقتصادية وتقدمها الصناعي والتكنولوجي بما دفع بالإستراتيجية الصهيونية إلى الكشف الصريح عن كل أبعادها ومراميها الكامنة في الرفض الصريح لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والهبوط بمشروع الحكم الذاتي الموسع كما ورد في اتفاقات أوسلو، إلى حكم إداري ذاتي ضيق على مساحة قطاع غزة وجزء من الضفة الفلسطينية.

إن هذا المآل الذي وصلنا إليه في سياق الصراع يكشف بوضوح صارخ، وأهام الحل السياسي المشوه الذي فرضته اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وما بعدها إلى خارطة الطريق والانسحاب المزعوم أو إعادة الانتشار من قطاع غزة وبعض المدن الفلسطينية في الضفة من ناحية، بمثل ما يكشف بوضوح أقوى، خطيئة القرار الفلسطيني المستقل وأوهامه وسرابه من ناحية ثانية، الأمر الذي يطرح مجدداً " إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، بما يوضح أن فلسطين ليست الهدف النهائي انطلاقاً من الزعم "التوراتي" من أنها أرض الميعاد أو أرض بني إسرائيل"، وإنما هي المدخل صوب السيطرة على الوطن العربي عموماً، وعلى النفط والمواد الخام خصوصاً، هنا " نشير إلى أن المسألة الفلسطينية هي - من هذه الزاوية- مسألة عربية، وإن الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، وفلسطين هي القاعدة أو المركز، الأمر الذي يجعل الحل محدد في الإطار العربي"<sup>1</sup> وقواه الشعبية للخروج من هذا الواقع المهزوم والمأزوم في آن معاً.

على أن الخطوة الأولى صوب هذا الحل تتطلب كسر هذه العلاقة القائمة على التبعية والاحتواء، باعتبارها المدخل السياسي الوطني والقومي معاً، الذي يفسح المجال لولادة العوامل الدينامية الداخلية لعملية التنمية الاقتصادية المستقلة الهادفة إلى استكمال عناصر ومقومات القوة الذاتية، وإلغاء سيطرة واستغلال النظام الإمبريالي الرأسمالي على مقدراتنا وثرواتنا ومواردنا، والعمل على إلغاء كافة المعوقات الداخلية والخارجية لعملية تطور مجتمعاتنا صوب التنوير العقلاني والحدثة والتقدم

<sup>1</sup> سلامة كيلة- دراسة بعنوان: المسألة الفلسطينية بعد انهيار حلم الدولة المستقلة- الإنترنت- موقع منتدى الحوار المتمدن.

التكنولوجي في الصناعة والزراعة وكافة القطاعات الاقتصادية من أجل رفع مستوى المعيشة لجماهيرنا الشعبية العربية، وبمشاركتها الفعالة من جهة، وتوجيه العملية الاقتصادية نحو الداخل في خدمة احتياجات السوق المحلي عبر التخطيط والتنظيم وبرامج الاستثمار التي تستهدف -بالدرجة الأولى- إشباع الحاجات الأساسية لهذه الجماهير (من الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة) من جهة ثانية، وهذا يعني بالضرورة، تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية ليس كشعار سياسي عام، بل موقف عملي يقوم على "التجنيد الفعلي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات والأنماط الإنتاجية وذلك من خلال خلق فرص للعماله والاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه القطاعات، وكذلك خلق الأطر المؤسسية التي تكفل مشاركة القاعدة الشعبية في وضع خطة التنمية ومتابعة تنفيذها"<sup>2</sup> كمرحلة انتقالية صوب الاشتراكية كخيار وحيد للتحرر القومي الديمقراطي العربي.

#### المحور الأول: أي تنمية لفلسطين؟ ..... ولماذا التنمية؟

إن التنمية التي نتحدث عنها، هي تنمية نقيضة لمفاهيم الاقتصاد الرأسمالي وآلياته، خاصة في بلادنا وبلدان العالم الثالث التي لن تتمكن من الخروج من مأزقها الراهن وأزماتها المتركمة وفق منهجية وآليات الليبرالية الجديدة أو النظام الرأسمالي، الذي بدوره لن يسمح لهذه البلدان بأي شكل من أشكال التطور الا في ظل بقاء هذه البلدان أسيرة وتابعة للنظام الرأسمالي وخاضعة لشروطه. وفي هذا السياق، فإن من المفيد مراجعة تاريخ تطور بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، في مرحلة الستينات من القرن العشرين أو ما كان يسمى آنذاك بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية - لأخذ العبر والدروس - ، حيث شهدت تلك البلدان تجربة غير اعتيادية في مجال التنمية والتطور الصناعي والزراعي، أثمرت تقدما في العديد من القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، إلا أن هذا التقدم، أو الإنجاز المتحقق، اتسم بطابعه الكمي والأحادي المرتبط في قراره ومساره بالقيادة الوطنية آنذاك، وطابعها الفردي المركزي شبه المطلق من ناحية ، وبالرؤية الوسطية الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لهذه القيادة، التي عجزت عن الوصول الى الجماهير الشعبية والاعتماد عليها كقاعدة أساسية لنظامها، نظرا لفشلها في بناء مؤسسة الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وفشلها في بناء الحزب الطليعي المعبر عن مصالح تلك الجماهير، التي غاب دورها ولم يسمح لها بالمشاركة أو التعبير عن مصالحها من ناحية ثانية، وقد أدى ذلك الوضع الى إفساح المجال لتنامي الدور الانتهازي الطفيلي للشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في إطار البيروقراطية

<sup>2</sup> د. رمزي زكي - فكر الأزمة - مصدر سابق - ص 136

الحاكمة وحلفائها ، واستفرادها في التحكم بكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها ، الأمر الذي أدى الى انهيار منجزات "الثورة الوطنية الديمقراطية" فور غياب الزعيم او القائد الفرد. ولذلك لم يكن مستغربا انهيار تلك التجربة الوطنية والتنمية، بعد أن تعرضت لسلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، كان من أهم نتائجها إعادة إنتاج علاقات التبعية مع بلدان النظام الرأسمالي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي علاقات لم تنقطع تماما في المرحلة السابقة، الى جانب تقاوم الأزمات الاقتصادية الداخلية التي عبرت عن الفشل في استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، و تقاوم تبعية هذه البلدان وانكشافها وضعف وتراجع اقتصادها وتراكم ديونها، بعد انهيار قاعدتها الإنتاجية في القطاع العام بالذات، لحساب مصالح الشرائح الطبقية الطفيلية "الجديدة" المتنامية، البيروقراطية والكومبرادورية والعقارية وغيرها، الأمر الذي أدى الى فقدان هذه البلدان لقدراتها في السيطرة الكاملة على مواردها وثرواتها الطبيعية والاقتصادية، واستفحال مظاهر الفساد والتضخم والغلاء والإفقار للسواد الأعظم من سكانها عموماً، والطبقات والشرائح الفقيرة الكادحة والمضطهدة خصوصاً ، وبالتالي البروز الحاد لمأزق التنمية فيها، معلنا بوضوح ان لا امكانية للخروج من هذا المأزق الا وفق منهجية وبرنامج وأيديولوجية نقيضة لمنهجية النظام الرأسمالي وبرنامجها وأيديولوجيتها، ونقصد بذلك النظام الاشتراكي الذي لا تملك شعوبنا ، وشعوب العالم الثالث، خيارا آخر سواه.

بهذا المدخل يمكن أن نتناول واقع وأفاق التنمية في فلسطين، بسؤال أي تنمية لفلسطين؟ وهو سؤال تفرضه علينا ظروفنا الراهنة في الصراع والتناقض التنافسي مع العدو الصهيوني من ناحية، والتناقضات السياسية المجتمعية الداخلية التي تدفع الى تغييب أو إزاحة المجتمع السياسي الفلسطيني لحساب المجتمع العسبوي أو العشائري، ولحساب أجهزة السلطة ورموزها في مناخ من الهبوط السياسي والأخلاقي والقيمي المرتبط بتزايد انتشار مظاهر التفكك والانهيار الداخلي. بكل ابعاده الأمنية والقانونية والمجتمعية، بما يجعل من الحديث عن التنمية المستقلة في هذه الظروف نوعاً من السخرية والوهم.

المسألة الأخرى في هذا الجانب، إننا حينما نتحدث عن التنمية في فلسطين يتبادر إلى الذهن، المسافة الواسعة بين الإمكانيات الضعيفة والمحدودة المتاحة للتنمية من ناحية و المعوقات المادية-الداخلية والخارجية خاصة الاحتلال- من ناحية ثانية، التي تحول دون تفعيل تلك الإمكانيات ، بدرجة يتبدى معها أن محاولة الإجابة عن السؤال المطروح كعنوان لهذه الورقة تظل تحمل طابعاً نظرياً لا يملك القدرة على التفاعل مع الواقع الراهن بسبب حجم التناقض بين الرؤية التي نتوخاها لواقع التنمية في فلسطين كجزء فعال في إطار مفهوم التنمية المستقلة العربية من جهة و بين



العوامل السلبية الذاتية أو الداخلية و طريقة الأداء التي لا تتسجم في جوهرها مع تلك الرؤية و آلياتها المطلوبة في السياق الوطني و القومي العام من جهة أخرى ، دون إغفال دور العامل الخارجي المتمثل في العدوان الصهيوني الهجمي التدميري شبه اليومي لشعبنا ومقدراته، بأساليب فاقت بما لا يقاس أبشع أساليب الأنظمة العنصرية والفاشية النازية في العصر الحديث، وهو عامل معرقل بصورة رئيسة لعملية ربط التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في إطاره العربي ، من خلال حرص دولة العدو الإسرائيلي على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني أسيراً وخاضعاً لمقتضيات وشروط وآليات الاقتصاد الإسرائيلي .

على إننا في موازاة هذه الصورة القاتمة، لا يجب أن نفقز عن أسباب وعوامل داخلية أخرى أفسحت المجال- بهذه الدرجة أو تلك- الى تراكم هذه الأحوال أو النتائج، وفي المقدمة منها، ضعف ونقاعس دور قوى المعارضة اليسارية والديمقراطية في فلسطين، وهشاشتها وعجزها عن تقديم ونشر البرنامج الاقتصادي التنموي البديل بين جماهيرها من جهة الى جانب عجزها عن استنباط الرؤية الاستراتيجية السياسية الواضحة المستندة الى كون الصراع هو صراع عربي - صهيوني بالأساس، الأمر الذي أدى الى مزيد من تراجع امكانات وقدرات هذه القوى في فضح ومواجهة، ومن ثم طرح البديل الشعبي المطلوب، عبر الرؤية النقدية والتغييرية الشاملة لواقعنا، التي تقوم على أن التنمية بالنسبة لنا - كعرب في صراعنا مع المشروع الإمبريالي الصهيوني - هي جزء من رؤية اشتراكية نقيضة للنظام الإمبريالي، وهي في جوهرها، جهد وطني اجتماعي كلي مؤسسي، يهدف إلى الارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى مستويات أعلى عبر تطوير إنتاجية العمل و تجسيد إنتاج فائض مادي و ثقافي، و استخدامه بشكل إيجابي يؤدي إلى توسيع العملية الاقتصادية الاجتماعية، من أجل توفير افضل للحاجات البشرية، وفق مبدأ الاعتماد الجماعي العربي على الذات، الذي يعني ضرورة التعبئة الرشيدة و القصوى لكل الموارد الاقتصادية و البشرية و المالية و توجيهها في خدمة التنمية، و أن يكون التعاون مع العالم الخارجي منطلقاً من استراتيجية التوجه الداخلي التي تعتمد على السوق المحلي الفلسطيني و العربي، و أن تصاغ أهداف العملية التنموية لتتناسب مع متطلبات هذه الاستراتيجية التي تضمن تأمين شروط السيطرة على مواردنا و ثرواتنا الطبيعية، والسيطرة على أسواقنا و حماية منتجاتنا، وامتلاكنا لآليات التطور الصناعي و التكنولوجي كمدخل أساسي في عملية التنمية المنشودة.

و في هذا السياق فإن التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا ( الطبقات و الشرائح الفقيرة ) وتقدمها وتطوير إنتاجيتها، لا بد و أن تستند إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في المؤسسات الديمقراطية، كضمانة وحيدة لعملية التجنيد الطوعي لكافة الطاقات

البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية و غيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها القومي، و ما تتطلبه من معاناة و تضحيات في بداياتها الأولى تعزيزاً لمبدأ الالتزام المشروط بعلاقة جدلية صاعدة نحو آمال واقعية صوب العدالة الاجتماعية، هذا الالتزام الجماهيري الطوعي لن يتحقق بدون أن يترافق مع تحقيق مبدأ المشاركة الديمقراطية، الذي يضمن ترسيخ وعي الجماهير بأن عملها وإنتاجها يصب في خدمة مستقبلها ومستقبل أبنائها، بما يدفع ويحمي التراكم الإيجابي سواء في الأداء السياسي الاجتماعي أولاً، أو في أداء و تطوير القطاعات الإنتاجية و ارتفاع معدلات النمو بشكل متدرج ثانياً، و بما يكفل خلق المقومات المطلوبة لبناء القاعدة المادية للإنتاج والنهوض والتقدم الاقتصادي والمجتمعي في الإطار القومي الديمقراطي العربي ثالثاً.

بهذا المعنى فإن التنمية المطلوبة لفلسطين بالترابط الوثيق مع الرؤية الاستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً ينتمي إلى اللحظة / الحاضر، تفرضه احتياجات القوى الشعبية كأساس لمستقبلها، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و السياسية في مجتمعنا، و يحمل في طياته متغيرات نوعية لكل أشكال هذه الأطر و محتواها. إنها ليست فقط عملية شمولية لكل جوانب الحياة - كما أسلفنا - بل هي تقترب من كونها عملية تبادلية ذاتية، هدفها الجماهير، و أدواتها المشاركة الجماهيرية في إطار الاستراتيجية الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية التقدمية باعتبارها الحاضنة التي تتسع لخيارات التنمية المتعارف عليها في بناء القدرات البشرية و تحسين مستويات المعيشة و الصحة و المعرفة و العلم و المهارات، كما تتسع لضرورات التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي، و ما تفرضه تلك الضرورات من ترابط مفهوم التنمية و تطبيقاتها مع هدف التحرر الوطني و الاستقلال و السيادة كجزء من أهم أهداف التحرر القومي العربي المعاصر، إذ أن تحقيق هذا الهدف هو في حد ذاته أحد أهم أولويات تلك الاستراتيجية.

من هنا فإن استمرار حديثنا عن التنمية في ظل الاحتلال و اتفاقاته من جهة و استفحال مظاهر التردّي و الفساد الاجتماعي / الاقتصادي الداخلي -في بلادنا كما في بلدان النظام العربي كله - من جهة ثانية، سيجعل من مفهوم التنمية كائناً غريباً مشوهاً للشخصية الوطنية، قد يؤدي - في ظل استمرار المظاهر السالبة و تراكمها - إلى حالة من اليأس تنذر بفقدان شعوبنا العربية لمقومات وعيها الوطني وهويتها مقدمة لفقدان وعيها وانتمائها القومي، خاصة و أن الفئات الفقيرة - الأغلبية الساحقة في بلادنا العربية عموماً - هي أداة التنمية و التحرر و هدفهما في آن واحد، تنمو و تتزايد، لا كنتيجة لأسباب خارجية، التحالف الصهيوني/الامبريالي الأمريكي، فحسب، و لكن كنتيجة للعديد من الممارسات على الصعيد الداخلي في نظام السلطة الفلسطينية كما في النظام العربي، بحيث بات الفقر في كل بلداننا أكثر من حرمان مادي، انه فقر في المشاركة، و فقر في

القيم، و فقر ثقافي، و فقر في العلاقات الاجتماعية، وهو أيضا فقر في الانتماء الوطني والقومي بحيث بات الميت في هذه المجتمعات أقوى من الحي، مما أدى موضوعياً إلى زيادة مساحة و نوعية و حجم التدهور السياسي والانحطاط الاجتماعي و الاقتصادي في مجمل بلدان النظام العربي الراهن عموماً، وفي فلسطين خصوصاً، عبر قراءتنا لمؤشرات التراجع العام في المجتمع الفلسطيني خلال العشر سنوات الماضية، الناجمة بهذه الدرجة أو تلك عن سياسات الانفتاح والخصخصة والاقتصاد الحر و التي لا تختلف في معظمها مع المؤشرات والعوامل السائدة في البلدان العربية:

1- غياب الاستراتيجية الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواضحة للانتفاضة شعبنا، بالرغم من دخولنا في العام الخامس لهذه الانتفاضة، وما زلنا أسرى للفردية في الحكم واستمرار تراكم مظاهر الفوضى والفساد وغياب سيادة القانون، الى جانب تغييب الأهداف الوطنية وثوابتها لحساب المصالح الأنايية والشرائح البيروقراطية الطفيلية التي استشرت في نظام السلطة وفي المجتمع في آن واحد.

2- انتشار وتعميق مظاهر الفساد والخلل في مناخ أو وسط اجتماعي تسوده وتتراكم فيه عوامل التخلف والانحطاط والقلق والإحباط والخوف في ظل العديد من المؤشرات الاجتماعية الدالة على عمق الانقسام بين السلطة والشعب.

3- " تدهور مستويات المعيشة و تراجع الناتج المحلي و القومي الإجمالي<sup>3</sup>، و تساؤل القدرة الاستيعابية و التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب الغلاء و ارتفاع التضخم .

4- " البروز الحاد في مظاهر الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري في كافة مجالات التنمية، و تفاقم البطالة و اتساع دائرة الفقر .

و في هذا السياق فإن قراءتنا لمعدلات و أنماط الاستهلاك للسلع الأساسية تشير بوضوح إلى الفارق الكبير بين مجموع الفقراء عند مستوى خط الفقر وما هم دونه الذين تتجاوز نسبتهم 70

---

<sup>3</sup> حسب نتائج الحسابات القومية الفلسطينية 2003، بالأسعار الثابتة المنشورة من خلال وكالة الأنباء الفلسطينية " وفا " رام الله بتاريخ 2005/01/03، فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة ( عدا القدس ) وصلت الى 4010.8 مليون \$ بما يعني تراجعاً بنسبة 11.1% مقارنة مع العام 1999، أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004 فقد 1184.8\$ متراجعاً بنسبة 25.5% عن العام 1999.

أما على صعيد الدخل القومي الإجمالي، فقد بلغ في عام 2003 ما قيمته 4372.5 مليون \$ مسجلاً نمواً بنسبة 7% عن عام 2002، وتراجعاً بنسبة 17.3% عن عام 1999، أما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فقد بلغ 1291.6\$ خلال العام 2003، بنسبة نمو قدرها 1.9% عن العام 2002 وتراجعاً بنسبة 31.6% مقارنة مع العام 1999 .

% من مجموع السكان في الضفة و القطاع، و بين غير الفقراء، فقد بلغ معدل استهلاك الفرد من فئة الفقراء ( 42 دولار ) شهرياً بينما بلغ هذا المعدل ( 90 دولار ) لغير الفقراء حسب بيانات تقرير التنمية البشرية للعام 2002.

5- استمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، و ما يعنيه ذلك من إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لمقتضيات المسار الاقتصادي الإسرائيلي المسيطر، مما أدى - و ما زال - إلى إعاقة و تهميش عملية التنمية، و ساهم في تكريس النهج السالب في الأداء العام، بحيث أصبحت " العملية التنموية " المحدودة الحالية لا تعدو كونها تنمية راكدة و رتة، لا تملك وضوحاً في الهدف البعيد، أو في ماهية المناخ الداخلي الذي يحدد مسارها، وهو مناخ باتت تختلط فيه كل العناوين في لوحة فسيفسائية مشوهة تجمع بين القطاع الخاص و العام و الاحتكارات دون أية ضوابط أو حدود، و في هذا السياق، فإن دور المنظمات غير الحكومية " التنموي " لا يبتعد في جوهره عن مفهوم التبعية و إطارها الدولي الواسع، وفق برامج وتوجهات أو شروط المنظمات أو الحكومات الغربية الممولة.

6- أما فيما يتعلق بعملية التنمية في حد ذاتها، فإن الواقع الحالي يشير إلى غياب استراتيجية البناء و التراكم المستقبلي، حتى ضمن الإمكانيات المحدودة المتاحة لشعبنا وضمن ضرورات الصمود المطلوبة في مواجهة غطرسة العدو الصهيوني وتدميره اليومي لمقدرات شعبنا. و من الواضح أن التوجه المركزي نحو مفهوم الاستهلاك المباشر -المستمر حتى اللحظة- قد شكل عائقاً نحو تفعيل الرؤية الوطنية المستقبلية أو الاستراتيجية المطلوبة، عدا عن أن الممارسات السالبة بكل مظاهرها دفعت إلى تغييب مفهوم " الدافعية " أو الحافز الإيجابي، و بروز المفاهيم و القيم المضادة في أوساط الجماهير كاللامبالاة و الكمون و الميل نحو الاستسلام، جنباً إلى جنب مع قيم الانتهازية والأناية والمصالح الشخصية والمحسوبيات.

### المحور الثاني:إمكانات وآفاق التنمية

إن مؤشرات وعوامل التراجع الاقتصادي، ومظاهر الخلل وشبه الانفلاش في النظام العام، الى جانب استمرار الاحتلال وهجماته العدوانية شبه اليومية على مقدرات شعبنا، ودوره الرئيسي في عرقلة العملية التنموية المنشودة، تجعل من الحديث عن تطبيقات فعالة للبرامج التنموية في فلسطين أمراً بالغ الصعوبة، ولكن، بالرغم من كل هذه العوامل و العقبات، الداخلية والخارجية، المسيطرة على واقعنا في هذه المرحلة، إلا أن هذا الواقع - رغم شدة سوداويته في المدى المنظور - لا يبرر لنا إغفال الإمكانيات المتواضعة المتاحة والكامنة في البنية الاقتصادية والمجتمعية الفلسطينية،

وتحديداً في مواردنا البشرية والمادية على محدوديتها، بما يفرض علينا بداية، رغم شدة الصراع مع العدو، أن تصدى لعوامل الخلل والفساد الداخلي\* وإزاحتها لحساب النظام وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ونكافؤ الفرص، وان نعمل على تجسيد الخطط الاقتصادية الكفيلة باستغلال كل إمكانياتنا بصورة منهجية ومبرمجة بما يخدم صمودنا ومقاومتنا حتى تحقيق اهدافنا في الحرية والاستقلال، خاصة وان هذه الامكانيات المتوفرة في القدرات المتواضعة والنسبية في بنية الاقتصاد الفلسطيني يمكن ان تقدم لنا من حيث المبدأ -وبالاستناد الى خطة وطنية تنموية- جانباً من القدرة

\*\* الفساد ظاهرة تتعلق بتحول الشأن العام للجماعة الى شأن خاص لفرد او افراد او لجماعة صغرى ، انه اغتصاب السلطة العامة لتحقيق مصلحة خاصة .

في العقدين الأخيرين بات المشهد العام و كأننا في ( عصر الفساد ) ، فقد تراجع الفساد الصغير من حيث أهميته النسبية .. وتقدم الفساد الكبير .. لم يعد اللافت للأنظار الفساد على سفح الهرم حيث الرشاوى الصغيرة ، لكن اللافت للنظر ، بات فساد القمة و اختلاط السياسة بالاقتصاد . خلال السنوات الأخيرة أيضا انتقل الفساد من قضية ذات طابع أخلاقي و محلي .. إلى قضية ذات طابع مجتمعي و دولي . الفساد إذن ، وعلى ضوء ما جرى في السنوات الأخيرة ، ليس قضية موظف صغير ينحرف ، أو قضية مجتمع يغلق على نفسه الأبواب .. الفساد بات له شكل آخر يخرج من دائرة علم الأخلاق لدائرة علم الاقتصاد و من دائرة علم الاقتصاد إلى دائرة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية. والفساد في كل الاحوال يعتمد على سلوك غير قانوني أو مشروع .. سلوك يضحى بالصالح العام و الواجبات العامة من أجل أشخاص أو عائلات أو مجموعات . و يذهب أحد التعريفات إلى أن الفساد هو ( أن تباع ما تملكه الحكومة في المزاد ... من أجل صالح خاص .. و البائع موظف رسمي ) .. و الصفقة هنا قد تعني مالا أو خدمة .. وربما قانونا أو قرارا تصدره الحكومة لصالح أشخاص أو مجموعات بعينهم ! و لكن تبقى \_ بالنسبة للحالة الفلسطينية والعربية \_ حقيقة أننا أمام نظم مالية و سياسية تغيب فيها الشفافية وتغيب رقابة الرأي العام ، و تغيب فيها المحاسبة في كثير من الأحيان ... و يسيطر على القرار فيها مجموعة أفراد . لا نتوقف هنا عند فساد الذمم .. لكننا نتوقف عند فساد القرارات . الكل يرقص و الاقتصاد الأسود او الفساد تزيد نسبته في بلدنا العربية دون استثناء . هل يكون الحل إقتصاديا كما تقول المنظمات الدولية أم يكون سياسيا .. هل يأتي من خلال ضغط الخارج أم من خلال ضغط الداخل .. صاحب المصلحة الأول؟ ..

- آليتين رئيسيتين من آليات الفساد :

- 1-آلية دفع " الرشوة " و " العمولة " على الموظفين والمسؤولين (الفساد الصغير) .
- 2-الرشوة المقنعة أو "العينية " في شكل وضع اليد على " المال العام " والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي (الفساد الكبير) .

استجد خلال الثمانينات والتسعينات نوع جديد من ممارسات الفساد في الوطن العربي ، لاسيما من خلال العمليات الاستشارية ، التي ترسيها هيئات المعونة الأجنبية ، على مكاتب استشارية محلية بهدف تكوين " طبقة " أو " نخبة " جديدة من المهنيين ورجال الأعمال ، " نخبة معولمة " ترتبط مصالحها بالترويج لبرنامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الاجنبية في مجالات محددة مثل : الخصخصة ، و تحرير التجارة ودمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية . والسؤال .. هل تكون البداية : إصلاحا للإدارة وضبطا للنظم .. أم تكون الديمقراطية و تداول السلطة فلا يبقى البعض في موقعه ردحا من الزمان مهمته الرسمية : ممارسة الحكم أو الإدارة .. بينما تكون مهمته الحقيقية : حراسة أخطائه .. وحراسة أمواله . الفساد قضية خطيرة ، انه التزيف الذي نطلق عليه أفاظا عصرية مثل : عموالات-غسيل أموال-مقابل شطارة ... والشطار من أصحاب المصالح الشخصية ، الفسدة .. كثيرون .. لكنهم في كل الاحوال قلّة متحكمة لا تتوازي ابداء في حجمها مع من يريدون تحقيق أهداف وأمانى شعبنا ، وهؤلاء يبدو انهم غائبون حتى اللحظة .

على النمو استناداً إلى قاعدة الموارد البشرية ذات النوعية العالية في المهارات المهنية و التكنولوجيا و التجارية الى جانب الموارد الطبيعية الداخلية المتواضعة، شرط حصرها و برمجة الاستفادة منها واستغلالها عبر تحفيز وتشجيع رأس المال الخاص - في الوطن والشتات - الذي يتوفر لديه الاستعداد للاستثمار ضمن شروط الخطة التنموية الوطنية.

وفي هذا السياق لابد ان نشير الى أن تفعيل وتطوير هذه المقومات أو الإمكانيات الضعيفة، مرهون بدرجة عالية بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة، والمشاركة الشعبية وفق برنامج وطني ديمقراطي تتداخل فيه المستويات البنوية ( الهيكلية )، كالمستوى السياسي، والمستوى الأيديولوجي، والمستوى الاقتصادي، ودور السلطة في بلورة الخطة الاقتصادية الوطنية، عبر التخطيط المركزي واللامركزي الذي يكفل تنظيم العلاقة بين القطاعين العام و الخاص من ناحية، وكافة القطاعات الإنتاجية من ناحية ثانية، وفق قواعد تكفل مصالح الجماهير الشعبية الفقيرة، التي تتعرض لأشكال بشعة من عملية الاستغلال والاضطهاد والإفقار في ظروف العولمة الرأسمالية الراهنة، تفوق في بشاعتها كل أشكال وممارسات الاستغلال الرأسمالي السابق.

على أن تحقيق هذا التوجه/ الهدف، مرهون بوعينا لمخاطر نظام العولمة الإمبريالي / الصهيوني على منطقتنا العربية والإقليمية، وهي مخاطر ناتجة من حرص هذا النظام المتوحش على استمرار احتكاره لثروات هذه المنطقة وأسواقها ومقدراتها من جهة واستمرار خضوعها وتبعيتها من جهة ثانية، بما يفسح المجال والفرص في توليد وتجديد وتراكم شرائح رأس المال الكومبرادوري والطفيلي وتحالفها مع الطغم البيروقراطية الحاكمة وتعزيز هيمنتها وسطوتها على الصعيد الداخلي، ليس في نظام الحكم فحسب، وإنما على النظام السياسي الاقتصادي كله، وبالتالي فإن مقاومة الشروط والآثار الضارة لنظام العولمة الرأسمالي، وكسر التبعية والخروج من حالة التخلف الراهن، هما الشرطان الرئيسيان للتغيير، وتجاوز وإلغاء دور التحالف الطبقي الحاكم من جهة وإلغاء العلاقات الرأسمالية المشوهة وبقياء العلاقات القديمة من جهة أخرى، ذلك هو الخيار الوحيد المتاح لتطبيق مفاهيم وأسس البديل الاقتصادي . السياسي . الاجتماعي بأفاقه الاشتراكية الذي يضمن تحقيق تطلعات ومصالح الجماهير الشعبية الواسعة من ناحية ويشكل نقيضاً جوهرياً وأساسياً لهيمنة التحالف الرأسمالي . الصهيوني في بلادنا من ناحية ثانية. إذ انه في هذه النقطة التغييرية الثورية، تكتمل وتتفاعل كافة شروط التنمية المستقلة الوطنية والقومية، بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على قاعدة المشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وبالتالي فإن المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال البديل الديموقراطي التنموي في فلسطين أو على الصعيد القومي العام، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي

السياسي والاقتصادي والتنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة ورفع معدل إنتاجية العمل، إذ أن هذا الشرط . كما يقول المفكر العربي إسماعيل صبري عبدالله . "هو نقطة البداية، أو المقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي، على أن هذه الانتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالامكان تغيير الحاكم أو الرئيس من خلال الديمقراطية، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم بالمنفعة وأن أحدا لن يستطيع سلب حقوقهم".

عبر هذه المقومات، يمكن ان تتعزز لدى مجتمعنا الفلسطيني القدرة بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية- و في حدود معينة - على مواجهة التحديات التنموية، و تحديات الاستخدام و التشغيل و الموارد المحدودة من جهة، وقبل كل ذلك توفير مقومات الصمود والتحدي لعنوانية المحتل الصهيوني وطرده من بلادنا من جهة اخرى، و كل ذلك بالطبع مرهون بالبدء بعملية التغيير الديمقراطي للأوضاع الحالية وصولاً إلى دينامية جديدة تحكمها الشفافية و سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص كمقومات أساسية لصمودنا واستقلالنا.

#### التوجهات المستقبلية للتنمية:

نصطدم- عبر هذا العنوان- بثنائية متناقضة، الوجه الأول لهذه الثنائية تتفاعل في إطاره ثلاثة معوقات تعرقل كل منها نمو الفرص الاحتمالية المتاحة للانطلاق بالتنمية الفلسطينية، و هي:

**1. الاحتلال أو المعوقات الإسرائيلية التي تحول دون امتلاك مجتمعنا للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية بسبب محدودية امتلاكها للقرار و القيود المفروضة علينا سواء تلك الناتجة عن نصوص الاتفاقات السياسية و الاقتصادية المعقودة مع العدو الإسرائيلي، أو بسبب الحصار والاعلاقات والأطواق والاعتداءات العسكرية التي يمارسها العدو المحتل بصورة متواصلة منذ أربع سنوات على بداية الانتفاضة الى يومنا هذا، حيث يفرض العدو الاسرائيلي حصارا جماعيا على 3.8 مليون نسمة مجموع أبناء شعبنا في الضفة والقطاع ويحصرهم داخل المعازل والحواجز الجغرافية والديمغرافية المنتشرة بين مدننا وقرانا ومخيماتنا ، الى جانب قيام المحتل الاسرائيلي ببناء ما يسمى بالجدار الفاصل الذي يجري انشاؤه منذ اكثر من عامين تطبيقا لسياسة التوسع الصهيوني الذي يخطط لضم المزيد من الاراضي الفلسطينية ، حيث تقدر مساحة الأرض التي تخطاها الجدار داخل أراضي الضفة الغربية بما يزيد على 30% من مساحتها كل ذلك إلى جانب الاستمرار في إقامة المستوطنات ، و بقاء الفصل التعسفي الجغرافي والاجتماعي و الاقتصادي بين الضفة و القطاع .**

**2.** المعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية، التي باتت - في كثير من جوانبها - معروفة لقطاعات واسعة من أبناء شعبنا ، وخاصة في سنوات الانتفاضة الحالية، و أهمها غياب النظام العام و سيادة القانون و ضعف البناء المؤسسي و انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري على جميع المستويات، مما أزاح إلى حد كبير المبادرات الاستثمارية الرأسمالية للقطاع الخاص الذي اقتصرت أعماله على المشاريع ذات الربحية السريعة، في العقارات والاستيراد دونما أي اهتمام ملموس بالقطاعات الإنتاجية في مقابل تزايد أصحاب ورموز الثروات غير المشروعة، الطفيلية، على مستوى السلطة والمجتمع معا .

**3.** **المعوقات الإقليمية والدولية:** و هي تنحصر في تراجع الدعم العربي الرسمي عموماً عن تأييده الواضح والصريح لقضايانا العادلة والمشروعة في مواجهة المحتل الإسرائيلي من جهة وغياب الدعم الاقتصادي والاستثماري، وضعف الدعم المادي من جهة ثانية، ويرجع ذلك الى تعمق تبعية النظام العربي واحتواءه في إطار السياسة الأمريكية، بحيث بات يرى في القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً عليه يسعى الى الخلاص منها بأي ثمن. أما بالنسبة للموقف الأوروبي فقد اقتصر دعمه على المساعدات المالية ( عبر الدول المانحة ) وهي مساعدات لم تتجاوز ( في المتوسط ) 200-300 مليون دولار سنوياً لم تستطع تغطية 20% من الخسائر السنوية الناجمة عن التدمير الهجمي للألة العسكرية الإسرائيلية لمقدرتنا، هذا وقد استمر الموقف السياسي الأوروبي عموماً أقرب الى الموقف الحيادي السلمي الناجم عن عجزه في مواجهة السياسة الأمريكية التي تتميز اليوم بعنائها الصريح لنضال وتقدم شعبنا العربية عموماً ونضال شعبنا الفلسطيني في حق العودة وتقرير المصير والاستقلال خصوصاً.

أما الوجه الثاني لهذه الثنائية المتناقضة الذي يمكن أن يمتلك القدرة على مواجهة هذه المعوقات من جهة، و على التغيير النوعي عبر رؤية واضحة و أسلوب ديمقراطي صريح من جهة أخرى، فهو: البديل الوطني الشعبي الديمقراطي باعتباره الخيار الوحيد الممكن الذي يمهّد الطريق نحو الخطوة الأولى الضرورية لإنجاح عملية التنمية المنشودة لفلسطين بكل أبعادها الوطنية والقومية، و بما يخدم و يعزز المقومات اللازمة لاستكمال مهام البناء الداخلي الديمقراطي و التحرر الوطني كعمليتين مترابطتين و متداخلتين معاً في الحركة و المسار و الهدف، على أن يركز هذا البديل الديمقراطي على أسس و برامج محددة تمهد وتدفع الى تحقيق متغيرات نوعية في فلسفة الحكم ومفاهيمه واسلوبه وأدواته، استناداً الى مصالح الجماهير الشعبية، عبر الإطار أو الحزب المعبر عن هذه المصالح، حيث بات من الواضح



أنه لم يعد ممكناً التعويل على أحداث هذا التغيير النوعي الديمقراطي بكل شموليته من داخل الإطار الحالي للسلطة. و استناداً إلى ما تقدم يمكن الحديث عن الشروط الأولية اللازمة لمناخ التنمية كمقدمة أولية للبديل الشعبي الديمقراطي المطلوب:

**1-** الالتزام بتطبيق نظام دستوري ديمقراطي يتناول كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، إذ لا معنى للحديث عن التنمية البشرية دون نظام يؤكد صراحة على حقوق المواطنين في الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص.

**2-** إن فشل السياسات الاقتصادية للسلطة من ناحية وفشل القطاع الخاص الفلسطيني وعجزه عن الإسهام بدوره في المشاريع التنموية، من ناحية ثانية، يؤكد على فشل السياسة الليبرالية الاقتصادية أو سياسة اقتصاد السوق الحر، سواء بسبب المعوقات التي يفرضها بروتوكول باريس أو بسبب عوامل ومظاهر الخلل والفساد الداخلي، في القطاعين العام والخاص، إلى جانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي تركزت في معظمها لخدمة المصالح والثروات الشخصية غير المشروعة لمعظم المستفيدين فيها بصورة فاضحة وغير مسبوقة.

على أن فشل سياسات اقتصاد السوق الحر، لم يتحقق بسبب العوامل الذاتية الفلسطينية السالبة أو بروتوكول باريس فحسب، وإنما كان له ومازال أسباباً أو افتراضات جوهرية غائبة، من أهمها افتراضان<sup>4</sup> أساسيان:

أ- افتراض وجود سوق ناضج، أي سوق منظم، تنافسي، فيه تدفق سلس للمعلومات، والواقع أن السوق الفلسطيني غير ناضج، فهو على درجة من الانقسام والتجزؤ، ويواجه عوائق كبيرة أمام انسياب المعلومات كما أن آليات هذا السوق، عاجزة أو غير راغبة في تصحيح اختلالاته ذاتياً، وعندما يغيب التخطيط، والسياسات الاقتصادية الواضحة من قبل السلطة، مع بروز عوامل الفساد بأنواعه- الصغير والكبير-، تتزايد عملية الانفلاش في السوق، وتتفكك آلياته، ويصعب- أو يستحيل- ضبطه، مما يدفع إلى استفحال الأزمات المتمثلة في الغلاء المتواصل للأسعار والتضخم، والبطالة والركود... الخ.

ب- افتراض وجود طبقة رأسمالية كبيرة وجادة يمكن الاعتماد عليها في إنجاز التنمية، ويمكنها أن تتولى دوراً رئيساً فيها عندما تتسحب الدولة/ السلطة من الحياة الاقتصادية، والواقع أن الرأسمالية

<sup>4</sup> د. إبراهيم العيسوي- ثلاثون عاماً من سياسة اقتصادية فاشلة-مقال- الإنترنت- موقع بديل من أجل عالم أفضل [www.albadi1.net](http://www.albadi1.net)

الفلسطينية أو ما يطلق عليه القطاع الخاص ( وهذا الأخير - كما يؤكد د. العيسوي - خليط من الكيانات، وليس كله مما ينطبق عليه وصف الرأسمالية بالمعنى الدقيق ) ضعيفة التكوين لأسباب تاريخية، وهشة المقومات، وبها من السمات السلبية الشئ الكثير الذي لا يتوافق مع إنجاز متطلبات التنمية الجادة، فهي رأسمالية عازفة عن المخاطرة وتفضل الربح السريع من الأنشطة التجارية والطفيلية، وهي أيضاً رأسمالية مستهلكة، ضعيفة الميل للادخار، الى جانب أنها رأسمالية مقلدة وليست مبتكرة، كما أنها شديدة الارتباط بالخارج، فهي رأسمالية تابعة ومشوهة، وأخيراً الرأسمالية الفلسطينية " تقتقر - كما هي الرأسمالية في البلدان العربية الى مشروع وطني لتنمية بلادها.

فلا عجب إذن - كما يقول بحق د. العيسوي - أنه عندما تراجع دور الدولة، لاسيما في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، نشأ فراغ كبير، لم يقدر القطاع الخاص على ملئه، وبقيت التنمية في انتظار من ينجزها.

**3-** بعد أن تبين بالتجربة، خلال السنوات السابقة، فشل نموذج اقتصاد السوق الحر في التنمية أو في أي جانب هام من جوانبها، وهو فشل متوقع، نظراً لتناقض مفهوم التنمية وغاياتها مع مفاهيم وغايات الرأسمالية عموماً والليبرالية الجديدة والسوق الحر المنفتح خصوصاً، الى جانب أن هذا الفشل يعود الى طبيعة المعطيات والمقومات الواقعية في اقتصاديات الدول الفقيرة المتخلفة عموماً، واقتصادنا الفلسطيني بوجه خاص، وبالتالي فإن هذا المآل الذي وصلنا إليه يقتضي أن نرفض آليات ومنهجية نموذج اقتصاد السوق الحر الذي ثبت فشله، والتحول الى نموذج يتوافق مع الظروف والخصائص المميزة للواقع الاقتصادي في فلسطين، وفي هذا الجانب يقترح د. إبراهيم العيسوي مجموعة من الأسس التي تشكل النموذج التنموي البديل صوب الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، نذكر منها:

أ- الأساس الأول للإصلاح القابل للاستمرار هو الاعتماد على النفس، والسعي لتخفيض درجة الاعتماد على الخارج، واعتبار أن أي عون خارجي هو عون مؤقت، وأنه ليس بديلاً للجهد الوطني.

ب- الأساس الثاني للإصلاح والتنمية هو الانتقال بالمجتمع كله من حالة الاسترخاء التنموي الى حالة من الجدية التنموية التي يتجلى مظهرها الرئيسي في اعتبار التنمية معركة حقيقية ارتباطاً بضرورات الصمود والمقاومة والتحرر الوطني، يتعين علينا الانتصار فيها مهما كلفنا ذلك من تضحيات ومشاق، فلا سبيل لتنمية حقيقية بدون النقشف وبدون الزيادة الكبيرة في معدل الادخار المحلي، وهو ما يتطلب الإقلاع عن مظاهر الاستهلاك الترفي والسفيه المبدد للموارد في وقت نحتاج فيه الى حشد كل الموارد الممكنة لكسب معركة التنمية والتحرر الوطني.

ج- الأساس الثالث هو اضطلاع السلطة الفلسطينية، بدور مهم في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي بالإضافة الى تطبيق سياسة التوجيه عن بعد للقطاعات والأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص.

د- التخطيط الجاد والشامل للسياسات الاقتصادية وأدواتها، باعتبار التخطيط هو صمام الأمان الأخير ضد فوضى السوق وانفلات الاقتصاد، الى جانب دوره في الحد من اندفاع القطاع الخاص في المجالات العقارية والتجارية، ويعزز أسس الحماية- في الحدود الممكنة- للسلع والمنتجات الوطنية، والإسهام في الحد من التضخم في الواردات التي زادت بصورة غير طبيعية من 1.2 مليار دولار عام 1993 الى 3.7 مليار<sup>5</sup> دولار عام 1999 هبطت الى 2.4 مليار عام 2003 رغم ظروف الانتفاضة !! أي بمعدل زيادة 100% قياساً بعام 1993 ، ما جعل الميزان التجاري الفلسطيني يتعرض الى اختلال لا مثيل له في أكثر أنظمة بلدان العالم الثالث سوءاً، حيث بلغ معدل العجز في الميزان التجاري عام 2003 ( 2487.1 مليون دولار )<sup>6</sup> ما يعادل 62% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2003 ، وهو أمر غير مقبول، عدا عن كونه مظهراً ساطعاً من مظاهر الفوضى والانفلات الاقتصادي الضار من ناحية، وما تتضمنه هذه الواردات من سلع كمالية باذخة تزيد عن 30% من إجمالي الواردات من ناحية ثانية، بما يشكل عبئاً ثقيلاً على أي توجه تنموي داخلي، إذ أن استيراد المواد الاستهلاكية غير الضرورية، والإحجام عن استيراد الماكينات والمعدات الصناعية والأجهزة التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية لا تعني سوى المزيد من المعوقات والعقبات في وجه التنمية الفلسطينية المنشودة.

هـ- والمفارقة أنه رغم العديد من عوامل الضعف والانكشاف ومظاهر الخلل في بنية الاقتصاد الفلسطيني، إلا أننا نلاحظ ارتفاعاً نسبياً في حجم النفقات التشغيلية، تقدر بنسبة 13.5% من حجم موازنة عام 2004<sup>7</sup>، بما يعادل مبلغ 228 مليون دولار، بصرف على السفر والمهمات الرسمية والإيجارات والسيارات الفارهة والمحروقات والقرطاسية .... الخ. إن إلغاء بعض بنود النفقات التشغيلية ( التي تصرف لكبار الموظفين دون أي مبرر مشروع في كثير من الحالات ) كالسيارات والمحروقات ومن ثم الصيانة وتخفيض حجم الانفاق في البنود الأخرى

<sup>5</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004 - إحصاءات التجارة الخارجية ( بيانات غير منشورة )

<sup>6</sup> نتائج الحسابات القومية الفلسطينية للعام 2003 - وكالة الأنباء الفلسطينية ( وفا ) - 2005/01/03

<sup>7</sup> مركز الميزان لحقوق الإنسان - الموازنة العامة للسلطة لعام 2004 - ص 151 - ديسمبر 2003

مثل السفر في مهمات رسمية والإيجارات، والهاتف والمواد الاستهلاكية الخ خطوة ضرورية وملحة انسجاماً مع أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية المتردية من جهة وبما يسهم في تأمين وتوفير متطلبات النقشف والصمود الداخلي في مواجهة العدو الصهيوني من جهة ثانية.

### المحور الثالث: أهداف وشروط وآليات وألويات العملية التنموية:

إن أي حديث عن التنمية في فلسطين - في الحاضر والمستقبل - في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، لا بد وأن يتوصل استنتاجاً، إلى أن آفاق تطور هذه التنمية سنظل مغلقة بدون إزالة الاحتلال أولاً و بدون تفاعلها التكاملي مع المحيط العربي ثانياً و بدون التعامل معها داخلياً كعملية شمولية تتضمن جملة من المتغيرات البنيوية الملموسة من سياسية و اجتماعية و تقنية و ديمغرافية تتفاعل مع الأهداف الوطنية في الراهن، و تملك مقومات الاستمرار والتواصل في المستقبل ثالثاً، الأمر الذي يستدعي منا -وعياً وممارسة- إلى استيعاب وتطبيق المفاهيم والآليات العملية الرئيسة التي تؤدي إلى إيضاح وتفعيل مكونات المنظور العام للتنمية الفلسطينية، وهي مفاهيم أو عناوين أساسية يمكن استعراض أبرز عناوينها فيما يلي:

#### أولاً: هدف التنمية:

الإسهام في تطوير المقومات اللازمة لاستكمال مهمات التحرر الوطني ، و تحقيق العدالة الاجتماعية و تلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفلسطيني و توفير فرص العمل ، و النمو الاقتصادي بما يحقق مصالح مجتمعنا الفلسطيني عموماً و الفقراء و أصحاب الدخل المنخفض بشكل خاص. فالتنمية بالنسبة لنا جزء من مشروع حضاري و سياسي و أيديولوجي على الصعيد القطري و القومي العربي في أن واحد، و إن شرط هذا التوجه هو العمل على إلغاء أهم مؤشرين من مؤشرات التخلف التي تزداد حدة و اتساعاً في هذه المرحلة و هما:

1. تدني قطاعي الإنتاج الأساسيين الزراعة و الصناعة.
2. ازدياد الفجوة في توزيع الدخل و الثروة، و هذا يدعونا - كواحدة من المهام الكثيرة - إلى العمل على حصر الموارد البشرية و المادية الفلسطينية و تجميع رأس المال الفلسطيني المتناثر في كل أنحاء العالم و تشجيعه و تحفيزه لخدمة الأهداف الوطنية و التنموية وفق صيغة محددة.

#### ثانياً: شروط التنمية:-

إن التنمية التي ندعو لها يجب أن تستند إلى ثلاث شروط لا يمكن أن تتحقق بدونها:-

1- إن يمتلك نظام الحكم الوطني الفلسطيني، رؤية وطنية متكاملة لوظيفته بالاستناد إلى الإطار القومي الأوسع في السياسة و الاقتصاد حيث تتبدى آفاق المستقبل، فأهدافنا - حتى اللحظة - غير مقننة - و هذا خلل خطير - نتحدث عن الديمقراطية و الحريات و الانتخابات و حقوق الإنسان و التنمية و لا وجود لنظام دستوري يقنن هذه المفاهيم و يضع حدوداً صارمة للحقوق و الواجبات عبر أجهزة تنفيذية تخضع كلياً لذلك النظام. و في هذا السياق فإن المطلوب هو الاحتكام إلى الوضوح و الشفافية، و التطبيق الديمقراطي العملي لهذه المفاهيم من جهة و لكافة وظائف السلطة الوطنية وفق نظام ديمقراطي دستوري يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات من جهة أخرى، بعيداً عن الاشتراطات الإسرائيلية/ الأمريكية وتدخلها تحت ذريعة " الإصلاح "، " والديمقراطية الليبرالية " التي سنؤدي شعبنا وقضاياها الوطنية الى مزيد من الهبوط والتراجع، بما يفرض علينا استكمال صياغة أنظمتنا ودستورنا وقوانيننا بما يتفق مع مصالح وتطلعات شعبنا من ناحية ويتناقض جذرياً مع الاشتراطات والذرائع الأمريكية الصهيونية من ناحية ثانية.

2- دور إيجابي للقطاع العام يساهم في عملية النمو للقطاعات الاقتصادية عموماً، ولقطاع الصناعة خصوصاً عبر إقامة المجمعات و الشركات الصناعية المساهمة العامة، في سياق تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات وفق توجيهات محددة بعيدة عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر، و كذلك البدء بخطوات جدية نحو خلق المؤسسات الاقتصادية التعاونية في القرى و المخيمات و المناطق الفقيرة.

3- تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر المؤسسات الوطنية، والكف عن ممارسة الأوامر و القرارات الأحادية في الاقتصاد و غيره من المجالات الأخرى، فالمطلوب - من المؤسسات والوزارات المعنية - البرمجة أو التخطيط المركزي و التأشير المنبثق عن مبدأ المشاركة الذي هو صمام الأمان لهذه العملية، بحيث تنحصر مهمة التخطيط- بنوعيه المشار إليهما- في صياغة البرامج الاقتصادية والتنموية، الى جانب المراقبة و التوجيه و الإيحاء بعيداً عن الفرض أو الإلزام الإكراهي، و هو أسلوب نعتقد أنه يضمن عدم تحول (أو استمرار تحول) مؤسساتنا إلى أدوات بيروقراطية ثقيلة العبء من جهة أو أوعية مولدة / منتجة للطفيليين ومراكز القوى من ذوي المصالح الأنانية الضارة من جهة أخرى.

### ثالثاً: الآليات التنموية العامة

بداية، نؤكد على أن الآلية الأساسية و العامة لنجاح العملية التنموية، هي الشعب كهدف و أداة، و بما عليه من واجب النهوض بأعباء الجهد الإنمائي - إلى جانب الأعباء الأخرى في ظل توفير

العلاقة الديمقراطية المؤسسية بينه و بين مؤسسات السلطة وأجهزتها، على قاعدة مبادئ الاعتماد على الذات و تكافؤ الفرص للجميع و العدالة الاجتماعية وسيادة القانون و محاربة النزعة الاستهلاكية السائدة و ترشيد الاستهلاك مركزياً، بدون ذلك لا يمكن رفع مستوى إنتاجية العمل، و توفر الحافز الشعبي أو الدافعية للمشاركة في عملية التنمية أو غيرها من المهام الوطنية أو الاجتماعية، فالجماهير الفقيرة، المضطهدة المغلوبة على أمرها لا يمكن أن تساهم طواعية في أي فعل إيجابي في الإطار الوطني أو الاقتصادي أو الاجتماعي العام.

رابعاً: الآليات التنموية المباشرة\*:

ونقصد بذلك المؤسسات الحكومية والمصارف والقطاع الخاص، ودورها في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة، التي لا يبدو لها في الأفق المنظور زمنياً محدداً لنهايتها، في ظل الأوضاع الداخلية المتردية التي نعيشها اليوم، بما يحتم إجراء العديد من المتغيرات لتفعيل الدور الإيجابي لهذه المؤسسات، وذلك عبر:

1. التزام الوزارات و المؤسسات الحكومية بالعمل وفق أداء إيجابي ملموس في إطار النظام الأساسي، بعد إزاحة ومحاسبة العناصر الطفيلية الضارة من هذه المؤسسات، على أساس مبدأ تكافؤ الفرص وأهل الكفاءة والخبرة بديلاً لمبدأ أهل الثقة والمحاسيب الذي ساد-ومازال- طوال السنوات العشر العجاف الماضية.
2. تفعيل دور المصارف و دورها كأجهزة إقراض و استثمار في العملية الإنتاجية، للمشاريع الكبيرة والصغيرة في الصناعة والزراعة بوجه خاص.
3. تفعيل وتحفيز القطاع الخاص بكل تفرعاته وأنشطته، وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، وفق التزام وطني بسياسة تنمية تتجه نحو الداخل لخدمة السوق المحلي بشكل أساسي.
4. إعادة بناء مؤسسات القطاع العام وفق أسس ومنطلقات اقتصادية وطنية واضحة، بعيدة عن مظاهر الاحتكار والفساد والترهل والمصالح الشخصية، خاضعة للمحاسبة والمراجعة، ارتباطاً بأهداف اقتصادية تنموية محددة وفق خطة استراتيجية- تتلافى سلبيات النظام العام وتجربته المريرة في بعض البلدان العربية- بما يؤكد على الصورة الإيجابية المتوخاه للقطاع العام كإطار منتج في خدمة الاقتصاد الوطني عبر علاقته بالقطاع الخاص في إطار مفهوم القطاع المختلط، أو في إطار القطاع التعاوني الذي يتوجب علينا تخطيط وتنفيذ العديد من مشاريعه الخدمية في المناطق الفقيرة من الضفة والقطاع، بما يعزز دورها الإيجابي في الهدف و

\* الملخص التنفيذي - البرنامج الإنمائي العام - الدائرة الاقتصادية - م.ت.ف - يوليو 1993

المردود، خاصة وأن القطاع الخاص يستهدف الربح أولاً، و لا علاقة استراتيجية مباشرة بالتنمية المجتمعية في خطته أو حركته الذاتية.

5. هيئات الاستثمار و ضرورة تفعيلها - عبر مبدأ المشاركة و الاحتياجات الوطنية التنموية - بالتعاون مع رأس المال الفلسطيني في الداخل و الشتات والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة، وفي إطار الخطة التنموية الوطنية الشاملة
6. تطوير الخدمات الأساسية في المناطق الحرة و الإدارات العصرية المنتجة، و الجمارك و المعابر و الميناء و المطار.
7. تفعيل و تطبيق الاتفاقات الاقتصادية مع الدول العربية و غيرها و العمل التدريجي على كسر التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بما في ذلك إلغاء اتفاق باريس أو تعديل بنوده الأساسية الصارة باقتصادنا والمعيقة لحركته.

#### خامساً: الأولويات التنموية بالنسبة للقطاعات الاقتصادية\* :

- 1- الصناعة: التخطيط الجاد لتطوير قطاع الصناعة الفلسطيني، الى مستوى يمكنه من تصنيع وإنتاج الصناعات المتوسطة بصورة واسعة تغطي احتياجات السوق المحلي، مثل منتجات المعادن، الفلزات والكيماويات، والأخشاب والسلع الاستهلاكية المعمرة، وحفز القطاع الخاص على التوجه لتصنيع السلع المستوردة من المصانع الإسرائيلية، أو استيرادها من البلدان العربية، والعمل على استيعاب مقومات صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اعتماداً على الأيدي العاملة الماهرة من المتخصصين في الضفة والقطاع، الى جانب العمل على توفير كل السبل الممكنة لدعم وتوسيع التصنيع الزراعي.
- 2- الزراعة و الموارد المائية: الاهتمام بالزراعة العضوية، للزراعات الحقلية و الشجرية، و الاهتمام بالصيد البحري، و الثروة الحيوانية و الأعلاف و الأسمدة العضوية و المناحل و الدواجن، وذلك يتطلب الاهتمام بالمزارع الفلسطيني سواء عبر دور البنوك في توفير التمويل اللازم أو القروض الإنتمائية لتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة والصيد، وتشجيع وتنظيم عملية التسويق والتصدير الوراخي عبر شركات فلسطينية تتوجه نحو الأسواق العربية والأجنبية و في هذا السياق لا بد من التذكير بأننا كنا نملك فائضاً في الكثير من المنتجات الزراعية، بمعنى أن هناك نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، " تجاوزت عام 1993، 100 % في الحمضيات، و أكثر من 200 % في بعض أنواع الفواكه، و حوالي 150% في الزيتون

\* جورج كرزوم - دراسة بعنوان " البديل الاقتصادي المعتمد على الذات " نيسان 1998 - رام الله

و حوالي 150% في الزيوت و حوالي 150% من الخضار الرئيسية بما فيها البطيخ و الشامام ... الآن بدأت هذه النسب في التراجع خاصة الحمضيات، أما الحبوب وخاصة القمح فإن النسبة الضئيلة من اكتفائنا الذاتي منها كانت 15% فقط، تراجعت عام 2003 الى 8.6% (أي أن رغيف خبزنا الذي نأكله 90% منه مستورد )، كذلك الأعلاف، كانت نسبة اكتفائنا الذاتي منها 25% عام 93 قد هبط إلى اقل من 15% عام 2000 أما الإنتاج الحيواني (لحوم حمراء و دجاج و أسماك) فقد كانت نسبة اكتفائنا منها 47% عام 93 يتوقع أن تنخفض إلى 30 % عام 2000 الأمر الذي يؤثر على ما يمكن أن نطلق عليه شمولية التراجع في القطاع الزراعي رغم الإمكانيات المتاحة حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة 1.85 مليون دونم منها ( 170 ) ألف دونم في قطاع غزة الى جانب ما لا يقل من 1.5 مليون دونم من المراعي في الضفة الفلسطينية

**3-** العمل على تطوير وزيادة فاعلية خدمات البنية التحتية في الرعاية الصحية و النقل والطرق و التعليم و النفايات و الصرف الصحي والطاقة الكهربائية و مشاكل التلوث البيئي التي وصلت إلى مستويات متدنية في الضفة والقطاع الى جانب الاهتمام بتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والثقافية.

#### المحور الرابع: أفكار أولية مقترحة حول الاستراتيجية الاقتصادية التنموية الفلسطينية:

يفترض الحديث عن الاستراتيجية التنموية، وضوحاً مؤكداً في معالم المستقبل الاقتصادي لأي بلد من البلدان، وبالتالي فإن تناول موضوع الاستراتيجية التنموية في أرضنا الفلسطينية المحتلة لا تعترضه ضبابية المستقبل وتعقيدات الحاضر، ليس بالنسبة للاقتصاد فحسب، بل تعترضه أيضاً إشكالية عدم اليقين بالنسبة للمستقبل السياسي أيضاً ارتباطاً بالموقف العدواني الإسرائيلي المسنود بدعم أمريكي صريح ومباشر، وبنظام عربي وصل إلى حالة من التبعية والخضوع والتفكك بات يتعامل عبرها مع قضيتنا الفلسطينية وحقوقنا السياسية والاقتصادية كعبء ثقيل على كاهله لم يعد قادراً أو راغباً في التعاطي معه إلا في حدود ما تسمح به السياسة الأمريكية.

لذلك فإننا لا نبالغ في القول إن اقتصادنا الفلسطيني - خاصة في ظروف الحصار والتدمير الإسرائيلي - بعد أربع سنوات من الانتفاضة - بات أكثر ضعفاً وانكماشاً مما كان عليه من قبل، الأمر الذي أدى إلى تغييب الوضوح أو التأكيد بالنسبة للمستقبل على الصعيد الاقتصادي والسياسي معاً، نتيجة للدور الإسرائيلي - الأمريكي على وجه التحديد، ولكننا على ثقة من أن إعادة بناء العلاقات الداخلية الفلسطينية، وفق ثوابتنا الوطنية والمجتمعية، وإرادة وطنية تقوم على المشاركة والتعددية فإننا سنملك بالتأكيد القدرة على تحديد معالم مستقبلنا بوضوح، رغم ما تحمله " خطة



شارون " لانسحاب من قطاع غزة من خطط مبيتة بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف تكريس انفصال قطاع غزة اقتصادياً وسياسياً عن جناحه الرئيسي في الضفة الفلسطينية التي يعمل تحالف العدو الإسرائيلي الأمريكي على ترك مستقبلها غامضاً بذريعة التفاوض حول ترتيبات " الانسحاب من قطاع غزة " بما يعني تأجيل قضايانا الرئيسية في حق العودة وتقرير المصير والاستقلال، وهي الغاية الأساسية " لخطة شارون "\*\*\* التي تستهدف في جوهرها " التبدد السياسي للفلسطينيين، وتفكيك الأسس المادية لقيام دولة فلسطينية مستقلة"<sup>8</sup>

صحيح أننا نقر بمسؤولية العدو الصهيوني وحصاره وعدوانه المستمرين، كسبب أساسي من أسباب التراجع والتدهور الاقتصادي إلا أن ذلك لا يعني، اغفالنا لدور السياسات الداخلية عندنا طوال العشر سنوات العجاف الماضية عموماً وسنوات الانتفاضة الأربعة الأخيرة خصوصاً، التي عمقت مظاهر الخلل والهبوط في كافة القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، بما يستدعي العمل الجاد صوب تفعيل العملية التغييرية الديمقراطية الداخلية التي يجب أن يركز محورها أو جانبها الاقتصادي، على المفاهيم والخطوط العامة للاستراتيجية التنموية التي يجب العمل على بلورتها وتبنيها للخروج من هذا المأزق الحاضر إلى المستقبل، وذلك لتحقيق هدفين<sup>9</sup> :

- **الأول:** إيجاد إطار مفهومي يوضح الأولويات الاقتصادية الفلسطينية.
- **الثاني:** تعريف ماهية المراحل المتعاقبة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التنموية بأسلوب تدريجي.

**على ان ندرك أن الإطار المطلوب:** " يجب ان يقوم على أساس الأحوال الموضوعية للاقتصاد الفلسطيني، وان يتجه صوب تحقيق الطموحات الفلسطينية الوطنية، آخذين بعين الاعتبار دروس التنمية الهامة في بلدان أخرى من جهة، وبوضوح الأهداف ذات الصلة بالموضوع، لتطوير رؤية تنموية فلسطينية تسلط الضوء على أهداف واحتياجات القطاعين الخاص والعام من جهة ثانية، ومن أهم هذه الأهداف: الاهتمام بعملية التحويل البنوي، والتركيز على تخفيض الهوة في الميزان

\*\*\* حسب تقرير البنك الدولي الصادر في حزيران 2004 فإنه "إذا ما تم تطبيق خطة شارون او فك الارتباط على النحو المقترح ، فإن معدل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي سينخفض من 925 دولار الى 871 دولار بنهاية 2006 . كما سيرتفع معدل البطالة بنسبة 8% ليبلغ 34%، وسيرتفع معدل الفقر الى 56% من النسبة الحالية البالغة 47% . وفي ظل هذه الظروف لاشك ان اعتمادنا على الدعم الخارجي سيزداد، بما يعني مزيداً من التراجع السياسي/الاقتصادي من ناحية والقبول بالاشتراطات الخارجية المدلة من ناحية ثانية ."

<sup>8</sup> جوزف سماحة- نماذج " بناء الدولة " - جريدة السفير - بيروت - 2004/10/6

<sup>9</sup> دراسة حول إنجازات المرحلة المؤقتة ومهمات المستقبل - سكرتارية الاونكتاد و د. فضل النقيب - 2000 .

التجاري، إلى جانب مشاركة كافة المؤسسات والقوى - في السلطة وخارجها - بدور فعال من أجل صياغة استراتيجية وطنية للتطور التكنولوجي لأهميته القصوى في تطوير الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته عموماً وقطاع الخدمات خصوصاً، وكل ذلك مرهون بإيجاد بيئة داخلية خالية من مظاهر الصراع وعدم الثقة.

وفي هذا السياق أقدم فيما يلي اقتراحاً لمجموعة من الأسس المكونة لهذه الاستراتيجية:-

**أولاً:** حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية عبر فريق وطني اقتصادي متخصص، تمهيداً للسيطرة المباشرة عليها وإدارتها، كهدف وطني يستحيل بدون تحقيقه تطبيق أي خطة تنمية فلسطينية

**ثانياً:** خلق مقومات اقتصاد المقاومة و الصمود انسجماً مع متطلبات هذه المرحلة، وما يعنيه ذلك من العمل الجاد على تطبيق سياسة اقتصاد النقشف أو المخيمات أو المناطق الفقيرة، بكل ما يعنيه من إجراءات تلغي -بعد المحاسبة القانونية- امتلاك أي مواطن أو مسؤول لأي شكل من أشكال الثروة الطفيلية غير المشروعة و إلغاء كافة مظاهر الإنفاق الباذخ بكل أشكاله و أنواعه و أساليبه عموماً وفي مؤسسات السلطة خصوصاً.

**ثالثاً:** فك الارتباط و التبعية و التكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي، الامر الذي يعني إلغاء بروتوكول باريس.

**رابعاً:** التخطيط التأشيري والمركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة و الزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد و إرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي.

**خامساً:** وضع سياسة تنمية زراعية آنية و مستقبلية تقوم على التخطيط و تفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي و البنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية.

**سادساً:** مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء و رفع أجور الفئات والشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

**سابعاً:** تطوير دور القطاع العام و التعاوني و المختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار، بما يدفع الى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والسوق الفلسطيني، على نحو يؤدي الى إيجاد المزيد

من فرص التشغيل المتواضعة، لليد العاملة، في الإنتاج والسوق المحليين من ناحية، ويسهم في ضمان معدلات عالية -نسبيا- من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين -الزراعة والصناعة- من ناحية ثانية. وفي هذا السياق فإن من الواجب والضروري، الأخذ بمقترحات البرنامج العام للتنمية الذي أشرف عليه المفكر الاقتصادي الفلسطيني الراحل د.يوسف صايغ ، إذ أن هذه المرحلة وضرورتها الاقتصادية-السياسية معا تقتضي من كافة المسؤولين في السلطة الأخذ بتلك المقترحات بعد إهمال طويل وغير مبرر لها.

**ثامنا:** إنشاء و تفعيل المؤسسات الاقتصادية الكبرى في قطاع الصناعة على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة والشركات القابضة والمختلطة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة هذا الضعف في البنية الصناعية ونقلها من طابعها الحرفي-الفردى- العائلى الى طابعها الإنتاجي العام الكفيل وحده بتطوير القطاعات الإنتاجية في بلادنا.

**تاسعا:** العمل بكل جديده، وعبر كافة السبل والضغط السياسية الممكنة، من اجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية. وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربي، في مختلف البلدان، أمام العماله الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، وفقا لقوانين وأنظمة التشغيل في تلك البلدان، دون ان يؤثر ذلك اطلاقا في هوية الفلسطيني او يتخذ أي بعد سياسي يتناقض مع حقه في العودة او الإقامة الدائمة في وطنه ، علما بأن السوق العربي في دول الخليج والسعودية يستوعب أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي سنويا ، في حين ان أعلى معدل للبطالة عندنا في فلسطين لا يتجاوز 5% من مجموع العماله الوافده الى تلك الدول ، من الهند وسيريلانكا وباكستان وايران .؟!

**عاشرا:** متابعة تنفيذ البرامج والدراسات والتوصيات المتعددة الخاصة بتفعيل دور رأس المال الفلسطيني في الشتات، رغم وعينا بارتباطه برأس المال العالمي المعولم.

إن هذه الرؤية، أو الخطوط العامة الأولية المقترحة، لا بد لها لكي تملك مقومات التغيير الإيجابي المطلوب، أن تتبنى منهجا علميا، وفلسفة ذات مضمون وطني وقومي، تقوم على الإيمان العميق، بوجود تمتع شعبنا الفلسطيني بحقوقه وحرياته الأساسية وممارسته لها، كمقدمة تؤدي الى وقف تراكمات الأزمة الراهنة، وتفاقم تناقضاتها المحكومة بثنائية غير منطقية أو منسجمة، تتراوح بين فردية القرار وأحادية الخطاب في السلطة وأجهزتها من جهة، وبين جماعية المعاناة والتضحيات والآمال الكبيرة من جهة ثانية، وبالتالي فإن إلغاء هذه الثنائية المتناقضة، هو سبيلنا الوحيد نحو نظام الحكم الديمقراطي الوطني، العادل والقوي، الممتمك للفهم السليم والواضح لوظيفته الجوهرية بشقيها: الوطني والديمقراطي الداخلي بما يضمن رسم السياسات الاستراتيجية المعبرة عن مصالح جماهير شعبنا، بمثل ما يضمن

أيضا، توجيه وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة نحو تحقيق تلك السياسات أو الرؤى في الاقتصاد كما في السياسة، بكفاءة عالية تخدم أهدافنا وثوابتنا الوطنية العامة ، بمثل ما تخدم وترتقي بأهدافنا المطلوبة الداخلية دون أي انفصام بينهما .

على ان تطبيق هذه الخطة الاستراتيجية، مرهون بعملية تغيير جدي وعميق، بدايتها الأولى المبادرة دون أي تسويق إلى إجراء الانتخابات الديمقراطية في كافة مؤسساتنا من جهة، ومشروط بتمسكنا بثوابتنا الوطنية الفلسطينية، وبتعزيز خيار شعبنا الفلسطيني في إقامة نظامه السياسي المستند والملتزم بأليات ومفاهيم الديمقراطية التي تقوم على العدالة الاجتماعية والتعددية والحرية، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون وقواعد المحاسبة ضد أدوات ورموز الفساد من جهة أخرى، إذ ان تطبيق هذين الشرطين في إطار الرؤية الاستراتيجية سيمكننا من الحديث بثقة عن تحقيق أهم ركيزتين من ركائز صمودنا على الصعيد الداخلي هما:-

- 1- محاسبة رموز الفساد والاستبداد، ووقف استخدام السلطة، من قبل الكثير من رموزها، كجسر لجمع وتراكم الثروات الطفيلية غير المشروعة على حساب قوت وحياة الجماهير الشعبية، حيث أدى هذا الاستخدام الأتاني البشع، الى فقدان مساحات واسعة من جماهيرنا لدورها وحريتها، إن على صعيد ممارستها لحقها في نقد ومواجهة مظاهر الخلل الداخلي أو على صعيد حقها في الحياة الكريمة والاستقرار بعيدا عن دواعي القلق والخوف الراهن من المستقبل.
- 2- تقوية وتعزيز الوحدة السياسية لمجتمعنا وتوفير قدراته على الصمود والمقاومة حتى طرد الاحتلال وتفكيك وإزالة مستوطناته على طريق الحرية والدولة المستقلة والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

أخيراً: إننا نفترض أن هذا الفهم للتنمية يجب أن يشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط و برامج الحركة الوطنية الفلسطينية لأنه المحور المكمل عبر علاقة جدلية و متصلة لعملية التحرر الوطني و الاستقلال و الدولة، فالانهيار الاقتصادي - الاجتماعي الناتج عن استمرار غياب النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والخلل وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية الإسرائيلية) في مستقبلنا من ناحية ثانية، عاملاً مقررراً في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع يائس، ما أتعس الأمة التي تجد نفسها فيه.